

حق العودة .. وإعلان دولة فلسطين على حدود الـ ٦٧

ناهض زقوت (*)

هل يتعارض استحقاق أيلول بما يمثله من الاعتراف بعضوية فلسطين في الأمم المتحدة على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، مع حق عودة اللاجئين إلى ديارهم التي شردوا منها عام ١٩٤٨؟، هل وجود دولة فلسطينية يلغي حق العودة؟، هل وجود منظمة التحرير يؤكد حق العودة ودونها يلغي حق العودة؟، هل حق العودة يرتبط بمؤسسة الدولة أم بمؤسسة منظمة التحرير، أم باللاجئ نفسه أم باللاجئين أنفسهم، باعتباره حق فردي وجماعي في آن؟.

منذ أن أعلنت القيادة الفلسطينية عن خطوة "استحقاق أيلول" مورست ضغوطات هائلة على القيادة الفلسطينية من أجل تنيها عن مسعاها والتراجع عن قرارها، إلا أن القيادة الفلسطينية لا تمسكت وأصررت على المضي قدماً في توجهها نحو الأمم المتحدة وطلب استحقاق الدولة. وأمام الإصرار الفلسطيني على "استحقاق أيلول" هنالك تعنت إسرائيلي ورفض أمريكي للتحرك السياسي الفلسطيني. فقد أعلنت الولايات المتحدة عن عزمها استخدام حق الفيتو لعرقلة وإفشال الطرح الفلسطيني، كما هددت بالعقوبات المالية حيال الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية. وهذا الصلف والتهديد الأمريكي يكشف بوضوح مدى الانحياز الأمريكي تجاه إسرائيل، وانتهاجها سياسة الكيل بمكيالين وازدواجية المعايير. ويكشف أيضاً زيف مزاعم المؤسسة الإسرائيلية حول رغبتها في تحقيق السلام مع الجانب الفلسطيني.

لقد كانت خطوة "استحقاق أيلول" خطوة أساسية وضرورية لإعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية والمشروع الوطني الفلسطيني، ورغم تباين المواقف من استحقاق أيلول إلا أنها لا تؤثر في أهميتها، فهي استحقاق كان مطلوباً منذ عام ١٩٩٩ أي مع انتهاء الفترة الانتقالية حسب اتفاق أوسلو، إلا أن الظروف الدولية والمعطيات الإقليمية لم تكن ملائمة، للضغط على إسرائيل لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه، ولكن الظروف الإقليمية والدولية الآن ملائمة جداً للإقدام على هذه الخطوة التي تأخرت أكثر من عشر سنوات، خاصة في ظل الربيع العربي، وتوتر العلاقات التركية الإسرائيلية، والتغيرات الدراماتيكية التي يشهدها العالم العربي، واهتزاز مكانة إسرائيل في العالم لإصرارها على عدم وقف الاستيطان واعتداءاتها المتكررة على الفلسطينيين.

ثمة إشكالية أثارها خطوة الرئيس محمود عباس والقيادة الفلسطينية في المشهد السياسي الفلسطيني بما يمثله من أحزاب وقوى سياسية وطنية ويسارية وإسلامية، ليس هذا فقط، بل على مستوى الباحثين والكتاب وخبراء القانون. تتلخص في أن استحقاق أيلول أو الاعتراف بالدولة في الأمم المتحدة يتعارض مع بعض الثوابت الفلسطينية وعلى رأسها حق العودة، كما يلغي دور

منظمة التحرير. هذا الطرح السياسي أثار كثيرا من المخاوف لدى الجماهير الفلسطينية، ولدى اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم سواء في الداخل أو في الشتات.

إن الخلاف القائم ليس خلافا جوهريا في مسألة إعلان الدولة، بل الخلاف في الشكليات والإجراءات والترتيبات، وعدم طرح القضية على بساط البحث والنقاش بشكل أوسع. إلا أن إعلان الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، متوافق عليه وطنيا ويساريا وإسلاميا، ومسجل في وثائق تم التوقيع عليها، مثل وثيقة الأسرى، وإعلان القاهرة، بمعنى لا تناقض بين القوى السياسية الفلسطينية في هذه المسألة.

لن نأتي بجديد حين نقول أن المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود مع إسرائيل، إذن ما العمل؟، هل نركن إلى الواقع القائم على سرقة الأرض وتهويد المقدسات، أم نخطو خطوة لكي نضع العالم والمجتمع الدولي أمام مسؤولياته، فهذا المجتمع وعلى رأسه أمريكا يطالبنا دائما بالاعتراف بالشرعية الدولية وقراراتها، وحين اعترفنا بالقرار ٢٤٢ حسب طلبهم، اكتشفنا أن القرار لا ينطبق على الفلسطينيين، وبأنه ليس الحل للقضية بل المفاوضات هي الحل.

وعندما وقعت القيادة الفلسطينية اتفاق أوسلو سنة ١٩٩٣، كان ثمة اعتراف واضح بمنظمة التحرير الفلسطينية وبحقوق الشعب الفلسطيني الذي احتلت أرضه منذ النكبة سنة ١٩٤٨، وشكل اتفاق أوسلو للسلام نقطة مركزية في قيام سلطة فلسطينية على أرض فلسطين معترف بها عالميا، وأصبحت حقيقة لا لبس فيها على الخارطة الدولية وفي ضمير العالم، عبر الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني، في تقرير مصيره وإقامته دولته المستقلة في نهاية الفترة الانتقالية عام ١٩٩٩، إلا أن إسرائيل تراجعت وأطلقت عبارتها المشهورة "بأن التواريخ غير مقدسة"، وحينها طالبنا المجتمع الدولي الدخول في مفاوضات وصولا إلى الدولة، إلا أن المفاوضات تراوحت مكانها لأكثر من عشرين عاما، ولم تتقدم باتجاه الدولة.

وخطوة "استحقاق أيلول" باتجاه الأمم المتحدة تتوافق مع قرارات الشرعية الدولية للمطالبة بحقنا في دولة، تكتشف أن العالم الحر ضد القرار ومنحاز إلى إسرائيل، ويقولون إن الحل في المفاوضات. على ماذا نتفاوض؟.

إن الحملة الإعلامية والدبلوماسية التي قادتها القيادة الفلسطينية جعلت القضية على مكتب كل مسؤول أوروبي، وأمام كل برلمان ومؤسسة وجمعية أوروبية وغير أوروبية، ونحو ١٣٠ دولة اعترفت بنا. وفي استطلاع أجرته شبكة الـ BBC البريطانية شمل ١٩ دولة، أبدى ٤٩% تأييدهم لحصول فلسطين على صفة العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، مما يعني أن نصف العالم يؤيد خطوة القيادة الفلسطينية.

وهذه الخطوة تكشف زيف الولايات المتحدة والمجتمع الدولي تجاه الحق الفلسطيني، فهم يدعون في خطاباتهم إلى إقامة دولة للفلسطينيين إلى جانب إسرائيل، ولكن يتضح أن خطاباتهم مجرد دعاية إعلامية وعلاقات عامة، ويؤكد ذلك دعوة كل الرؤساء من كلينتون إلى بوش الأب إلى بوش الابن إلى أوباما، كلهم كاذبون في حل الدولتين.

تعد قضية اللاجئين ومنظمة التحرير من أكثر القضايا أو الموضوعات التي أثارها المتشككون في خطوة استحقاق أيلول، قائلين بأن قيام دولة على حدود الـ ٦٧ يلغي حق عودة اللاجئين، ويؤثر على مكانة منظمة التحرير الفلسطينية. إلا أن خطاب الرئيس أمام الأمم المتحدة كان واضحا فيه تمسكه بمنظمة التحرير وحق العودة، حيث أكد على حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وفق ما نص عليه القرار الأممي رقم (١٩٤) لسنة ١٩٤٨، وعلى أن "المنظمة باقية حتى انتهاء الصراع وحل جميع قضايا المرحلة النهائية".

إن الإشكالية التي استندت إليها بعض القوى السياسية في خطوة الاعتراف بالدولة على مكانة المنظمة، يعود إلى الطرح الذي أثاره بروفيسور القانون الدولي في جامعة أكسفورد "جاي جودوين جيل" حين قال: "إن الخطوة لتعزيز الوجود الفلسطيني في الأمم المتحدة عن طريق إقامة الدولة تحمل خطر التشييت، حيث الدولة تمثل الشعب في إطار الأمم المتحدة، ومنظمة التحرير الفلسطينية تمثل الشعب خارج الأمم المتحدة، ومثل هذا التقسيم للتمثيل يتعارض مع الوضع القائم ومع نية المجتمع الدولي الأصلية عند الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية".

إن ما يراه جودوين من أن ثمة فروقات في التمثيل تؤثر على مكانة الشعب والدولة، هو كلام مردود عليه، حيث أن منظمة التحرير تمثل كل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وهي المرجعية للدولة الفلسطينية، والدولة الفلسطينية المستقبلية أيضا تمثل كل الفلسطينيين على أراضي الـ ٦٧ وفي الشتات. لأن وثيقة الاستقلال عام ١٩٨٨، والتي أكدت عليها القيادة في طلب العضوية، تقول: إن الدولة الفلسطينية هي حق لكل الفلسطينيين أينما وجدوا"، وبهذا أكدت ولايتها على كل الفلسطينيين في الداخل والخارج.

يقول د. صائب عريقات، في حوار مع صحيفة الدستور الأردنية: "أن طلب العضوية الكاملة في الأمم المتحدة لا يلغي منظمة التحرير وحق العودة، وأن القيادة الفلسطينية وبالتعاون مع الجامعة العربية وقطر، قامت باستشارات قانونية معمقة في مختلف أنحاء العالم حول كافة هذه المسائل". إذن المسألة كانت مطروحة للنقاش من كافة جوانبها الإيجابية والسلبية، ولم تكن اعتباطا أو قرارا فرديا خارج إطار منظمة التحرير ومؤسساتها.

أما ما يتعلق بقضية اللاجئين وحق العودة، فقد أوضحه الرئيس بشكل جلي في خطابه، حيث قال: "التوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين وفق القرار ١٩٤ كما نصت عليه مبادرة

السلام العربية التي قدمت رؤية الإجماع العربي والإسلامي لأسس إنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي وتحقيق السلام الشامل والعدل الذي نتمسك به ونعمل لتحقيقه".

إن رؤية الرئيس والقيادة الفلسطينية لم تتجاوز القرار الأممي (١٩٤) الداعي إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم التي شردوا منها عام ٤٨ وتعويضهم عن الإضرار المادية والنفسية التي تعرضوا لها.

إن القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ركزت في البحث السنوي لقضية فلسطين، على مسألتين: حق العودة، وحق تقرير المصير. بما يعني أن حق العودة شيء، وتقرير المصير شيء آخر، وهذا ما أكدت عليه في العديد من قراراتها مثلاً: قرار رقم ٢٥٣٥ بء (د-٢٤) في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩، وقرار رقم ٢٦٤٩ (د-٢٥) في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠، وقرار رقم ٢٦٧٢ جيم (د-٢٥) في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠، وقرار رقم ٢٧٨٧ (د-٢٦) في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، وقرار رقم ٢٧٩٢ دال (د-٢٦) في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، وقرار رقم ٢٩٥٥ (د-٢٧) في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، وقرار رقم ٢٩٦٣ هاء (د-٢٧) في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، والقرار رقم (١٦٩/٣٥) في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، التي اعترفت فيها، إلى جانب أمور أخرى، بأن لشعب فلسطين الحق في تقرير المصير، وحق عودة اللاجئين.

وتشير قرارات الأمم المتحدة دائماً إلى أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين قد نشأت عن إنكار حقوقهم غير القابلة للتصرف بموجب ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتضع نصب عينيها مبدأ الحقوق المتساوية وتقرير المصير الذي نصت عليه المادتان (١ و ٥٥) من الميثاق، وأعيد تأكيده في إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وفي إعلان تقوية الأمن الدولي.

وتؤكد أن لشعب فلسطين الحق في حقوق متساوية وفي حق تقرير المصير وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وتعرب عن قلقها الشديد أن إسرائيل قد حرمت شعب فلسطين التمتع بحقوقه غير القابلة للتصرف، وممارسة حقه في تقرير المصير.

وتعلن أن الاحترام التام لحقوق شعب فلسطين غير القابلة للتصرف، وتحقيقها، وخصوصاً حقه في تقرير المصير، لا بد منهما لتوطيد سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، وأن تمتع اللاجئين العرب الفلسطينيين بالحق في العودة إلى ديارهم وأماكنهم، ذلك الحق الذي اعترفت به الجمعية العامة في القرار ١٩٤ (د-٣) في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ والذي أعادت الجمعية العامة تأكيده مراراً منذ ذلك التاريخ، لا بد منه لتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، ولممارسة شعب فلسطين حقه في تقرير المصير.

وقد لخصت قرارات الأمم المتحدة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، والتي تمثلت في:

- الحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي.
- الحق في الاستقلال والسيادة الوطنية.
- حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها.
- احترام الحقوق الثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وإحقاق هذه الحقوق، لا غنى عنها لحل قضية فلسطين.
- تؤكد بان الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في إقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط.
- تعترف بحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكل الوسائل وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

وهذا يعني أن الأمم المتحدة ربطت بين مسألتين تقرير المصير وحق عودة اللاجئين، من حيث أن عودة اللاجئين تكون وفق القرار (١٩٤)، وتقرير المصير بمنح الشعب الفلسطيني حقوقه في السيادة الوطنية والاستقلال دون تدخلات خارجية وفق القرار (١٨١)، وذلك لإقرار السلم الدائم في منطقة الشرق الأوسط.

إن مطالبة القيادة الفلسطينية بدولة على حدود الـ ٦٧ بناء على القرار (١٨١)، لا يتعارض مع نص القرار (١٩٤)، من حيث أن قرار التقسيم سابق على قرار حق العودة، فهذا القرار حينما صدر لم تكن مشكلة اللاجئين قائمة، فهو إذن غير مرتبط به. كما أنه بموجب هذين القرارين تم الاعتراف بإسرائيل عضوا في الأمم المتحدة، بعدما أكدت اعترافها والتزامها بتنفيذ هذين القرارين. إذن نحن أمام قرارين منفصلين، قرار يدعو لإقامة دولة، وقرار يدعو لعودة اللاجئين. وعندما صدر القرار (١٩٤) لم ينص على عودة اللاجئين إلى حدود الدولة العربية المزمع قيامها وفق القرار (١٨١)، بل أشار إلى عودتهم إلى ديارهم التي هجروا منها في النزاع الأخير (ويقصد حرب ٤٨). مما يعني أن قيام الدولة الفلسطينية سواء على حدود القرار (١٨١) الذي أعطى الدولة العربية ٥٤% من أرض فلسطين، أو قامت الدولة على حدود ١٩٦٧ على مساحة ٢٢% من أرض فلسطين، لا يؤثر على المكانة القانونية لعودة اللاجئين إلى ديارهم التي شردوا منها عام ٤٨، كما لا يوجد نص دولي يدعو إلى عودة اللاجئين إلى حدود دولة محددة، بل "العيش مع جيرانهم بسلام" أي إلى جانب الإسرائيليين، بمعنى عودتهم إلى الدولة الإسرائيلية، حيث أراضيهم وممتلكاتهم.

في حوار أجرته وكالة معا الإخبارية مع المفوض العام للونروا "فيليبو غراندي"، قال: "التقدم بطلب الاعتراف بالدولة في حد ذاته لا يعالج قضية اللاجئين، تظل الحاجة إلى العمل الذي تقوم

به وكالة الغوث حاجة سامية، سوف تستمر وكالة الغوث في تقديم خدماتها وبرامجها إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل ودائم لقضية اللاجئين. وأضاف أن، حقوق اللاجئين ومطامحهم ينبغي أن تعالج في سياق نقاشات تستند إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وأن تأخذ في عين الاعتبار وجهات نظر اللاجئين وخياراتهم".

يتضح من كلام المفوض العام أن الاعتراف بالدولة لا يعالج قضية اللاجئين ولا يقدم لهم حلاً لا دليل تأكيده على استمرار الاونروا في خدماتها وبرامجها للاجئين.

ثمة مسألة أخرى مرتبطة بالقرار (١٨١)، هذا القرار لم يعارض وجود عرب في الدولة اليهودية، أو وجود يهود في الدولة العربية، (انظر الفصل الثالث/ المواطنة). وبهذا يمكن تواجده يهود في الدولة الفلسطينية المعلنة على حدود الـ ٦٧، وكذلك وجود فلسطينيين في الدولة الإسرائيلية.

وهذا لا يتعارض مع القرار (١٩٤) بعودة اللاجئين إلى ديارهم الموجودة في الدولة الإسرائيلية، ويعلنون رغبتهم في العيش بسلام مع جيرانهم اليهود، لماذا نحن نخشى القول، بأن يعود اللاجئين إلى قراهم وأراضيهم ومدنهم، ويعيشون تحت العلم الإسرائيلي، فثمة مليون ونصف المليون فلسطيني يعيشون على أراضيهم في ظل هذا الوضع، دون أن يغير من فلسطينيتهم، ومن عربيتهم، ومن قوميتهم، ومن إسلاميتهم، ومن مسيحييتهم، وفي مقابل ذلك نقبل أن يبقى يهود في الدولة الفلسطينية تحت سيادة العلم الفلسطيني، لهم حقوق وعليهم واجبات.

أما من لا يرغب في العودة، ويرغب في العيش في ظل الدولة الفلسطينية، فهذا حق لا يتعارض مع نص القرار (١٩٤)، فقد نص على حقهم في التعويض مثل أمثالهم الذين يرغبون في العيش في الدولة الإسرائيلية.

وبناء على ما طرحه، نرفض مسألة التبادل السكاني، التي تثار من حين إلى آخر، ولما لها من انعكاسات خطيرة على مستقبل أبناء شعبنا المقيمين في أراضي الـ ٤٨، لذلك نقول نحن نقبل أن يعيش اليهود بين ظهرانينا وفي ظل السيادة الفلسطينية. ونطالب بأن يعود اللاجئين إلى أراضيهم التي هجروا منها عام ٤٨ ويعيشوا مع جيرانهم بسلام، تنفيذاً للقرار (١٩٤).

إن حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة والاعتراف الدولي بها، هو التزام من المجتمع الدولي بهذا الحق المؤكد في قرارات الأمم المتحدة والمواثيق الدولية والقانون الدولي، التي تعترف للفلسطينيين بالسيادة الوطنية وتقرير المصير وحق عودة اللاجئين.

كاتب وباحث، مدير عام مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق - غزة

This document was created with Win2PDF available at <http://www.daneprairie.com>.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.